Al-Daleel
مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies

Secular Trends in Islamic Society and Their Stance on Religion: A Critical Analytical Study

Abdul-Aziz Al-Sawafi
PhD in Interpretation and Qur'anic Sciences, Al-Mustafa International University, Iraq.
E-mail: a.alsawafi@aldaleel-inst.com

Abstract

This paper addresses different trends of secularism within Islamic societies and articulates their perspectives on religion, including the justifications and arguments they advance for the necessity of excluding religion from the organization and governance of society and the state, along with an analysis and critique of these positions. The study aims to examine the nature of the role secularism plays in drawing people near or away from religion in Islamic societies. The nature of the research required a descriptive inductive approach to identify various forms or levels of secularism in these societies and employs a critical analytical method to examine and challenge these levels, as well as the justifications they offer for their stance on religion. As it relied on an inferential approach to describe and analyze the secular phenomenon, to infer the necessary insights for comprehending its effects, causes, and manifestations. Some core conclusions have been reached, the most important of which is that there are multiple types and levels of secularism in Islamic countries, but they all share one central idea: the exclusion of religion from social, political, and economic matters. The study further concludes that separating the need for religion in personal and individual matters, from its relevance in social, political, and economic affairs, has no rational basis, as the rational judgment here is endorsed by scriptural evidence. The fundamental reason for the failure of secular experiments in contemporary Islamic societies is that external solutions do not resolve internal crises and are incompatible with the cultural fabric of society

Keywords: Trends, Secularism, Islamic Society, Religion, Separation of Religion from State.

Al-Daleel, 2024, Vol. 7, No. 25, PP. 156-183

Received: 10/07/2024; Accepted: 12/08/2024

Publisher: Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies

©the author(s)

مؤسسة الدليل
لدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution
for Doctrinal Studies
Al-Daleel الدليل

التوجّهات العلمانية في المجتمع الإسلامي وموقفها من الدين.. دراسة تحليلية نقدية

عبد العزيز الصوافي

دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، جامعة المصطفى العالمية، العراق.

البريد الإلكتروني: a.alsawafi@aldaleel-inst.com

الخلاصة

تتناول هذه المقالة التوجّهات المختلفة للعلمانية في المجتمعات الإسلامية، وبيان موقفها من الدين والتبريرات والحجج التي تطرحها في تبنيها لضرورة إبعاد الدين عن تنظيم المجتمع وإدارة الدولة، مع تحليل ونقد تلك المواقف. ويهدف هذا البحث إلى بيان طبيعة دور العلمانية في المجتمعات الإسلامية في إبعاد أو تقريب الدين في نفوس أبنائه. وقد اقتضت طبيعة البحث اتّباع المنهج الوصفي الاستقرائي في تشخيص أصناف العلمانية الموجودة في مجتمعاتنا الإسلامية أو مستوياتها، والمنهج التحليلي النقدي في تحليل مستويات العلمانية، ونقد التبريرات والحجج التي تطرحها في تبرير موقفها من الدين. كما اعتمدت على المنهج الاستنباطي بوصف الظاهرة العلمانية وتحليلها لاستنباط ما يلزم لفهم آثارها ومسبّباتها ومظاهرها. وتمّ التوصّل إلى جملة من النتائج الأساسية من أهمّها: إنّ هنالك عدّة أصناف ومستويات للعلمانية في البلدان الإسلامية، لكنّها كلّها تلتقي بنقطة جوهرية واحدة، وهي عدم السماح للدين بالتدخّل بالمسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتمّ التوصّل إلى أنّ الفصل بين الحاجة إلى الدين في الأمور الشخصية والفردية وعدم الحاجة إلى الدين في الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا يوجد له مسوّغ عقلي؛ ويؤيّد حكم العقل هذا النقل أيضًا. وإن السبب في فشل كلّ التجارب العلمانية في واقع مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة منشؤه الأساسي أنّ كلّ الحلول الخارجية لا تعالج الأزمات الذاتية ولا تتلاءم مع ثقافة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التوجّهات، العلمانية، المجتمع الإسلامي، الدين، فصل الدين عن الدولة.

مجلة الدليل، 2024، السنة 7، العدد 25، ص. 156 ـ 183

استلام: 2024/07/10، القبول: 2024/08/12

الناشر: مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث

© المؤلّف

CC BY NC

المقدّمة

بـدأت العلمانيـة في العالـم الإسـلامي بوصفهـا أفـكارًا مارقـةً، ثـمّ تحوّلـت بمـرور الأيّـام إلى واقـع يمـلأ حيـاة المجتمعـات الإسـلامية، ويشـمل منـاحي عديـدةً منهـا، وأصبـح الإسـلام في نظـر غـير قليـل مـن المسـلمين في مرتبـة الديانـة المسـيحية في الغـرب، مـن حيـث إنّـه علاقـة روحيـة محصـورة في المسـجد فحسـب، مثلمـا أصبحـت المسـيحية محصـورة في الكنيسـة.

إنّ نشـأة العلمانيـة جـاءت ملائمـةً لظـروف المجتمـع الغـربي، مثـل تحريـف الكنيسـة للديـن، وطغيـان رجـال الكنيسـة، حـتّى وصـل بهـم الأمـر لإصـدار صكـوك للغفـران، كذلـك إقامـة محاكـم التفتيـش الـتي تحكّمـت حـتّى في تفكـير النـاس!

فالعلمانيـة نشـأت في الغـرب؛ لأن المسـيحية الحاليـة تفصـل بـين الديـن والدنيـا، فقـد نسـبوا للمسـيح عليه السلام أنّـه قـال: «أَعْطُـوا مَـا لِقَيْـصَرَ لِقَيْـصَرَ وَمَـا لِلّٰهِ لِلّٰهِ» [إنجيـل مرقـس، 12: 17].

أمّـا الإسـلام فهـو ديـن ودنيـا، عبـادة ودولـة، نظـام شـامل للحيـاة، لا فصـل فيـه للـروحي مـن الزمـني. كمـا أنّ المسـيحية في أوروبّـا عارضـت العلـم والعلمـاء واسـتبدّت بالبـشر؛ لذلـك ثـار عليهـا النـاس، أمّـا الإسـلام فهـو ديـن العلـم والـوحي، وليـس فيـه كنيسـة وإكليـروس؛ لذلـك كلّـه لا حاجـة عنـد المسـلمين للعلمانيـة.

يزعـم اتّبـاع العلمانيـة أنّ الحكومـات الغربيـة العلمانيـة تهتمّ بشـعوبها وتسـعى لتحقيـق العدالة الاجتماعيـة والاقتصاديـة فيهـا، ومـن جهـة أخـرى يـردّدون شـبهةً مفادهـا: أنّ جميـع الحكومـات الـتي كانـت ومازالـت تحكـم النـاس باسـم الديـن هي حكومـات فاشـلة في إدارة مجتمعاتهـا. وإن هذا سـبب كافٍ لاستنسـاخ علمانيـة تلـك الحكومـات الغربيـة، ودليـل على عـدم جـدوى حاكميـة الديـن على شـؤون المجتمـع، وأنّ الديـن في جوهـره هـو مجـرّد علاقـة شـخصية بـين العبـد وربّـه، وأنّـه لا موجـب للمطالبـة بتنظيـم الديـن للمجتمـع حـتّى لـو كان مـن دون وجـود دولـة إسـلامية، بواسـطة دولـة تحـترم قوانـين الاسـلام وتشريعاتـه في الجانـب الاجتمـاعي؛ لأنّ مثـل تلـك الدولـة لا يسـمح لأحـد بمخالفـة مقولاتهـا؛ لأنّهـا مقدّسـة، وفي النهايـة هي في واقعهـا اجتهـادات بشريـة، كمـا هي الدولـة العلمانيـة.

وعليـه فالمسـار الصحيـح لتطويـر مجتمعاتنـا الإسـلامية عنـد أصحـاب هـذه الشـبهة هـو علمنـة الدولـة، وليـس تطبيـق الديـن في شـؤون المجتمـع.

غالبًا ما تثار شبهة أنّ الدول العلمانية تطوّرت عندما عزلت الدين عن الدولة، وأنتجت نموذجًا سياسيًّا علمانيًّا ناجحًا من قبل الملحدين واللادينيين والمستشرقين بأن زعموا عجز الإسلام عن تأسيس الدول الناجحة.

هذه الشبهة طرحها أرنست رينان (Ernest Renan) في محاضرة شهيرة ألقيت في جامة السوربون عام 1883 تحت عنوان: "الإسلام والعلم".

[Ernest Renan, L'Islamisme et la science, conférence faite à la Sorbonne, le 29 mars 1883 Calmann-Lévy 1883]

وللإجابة على هذه الإشكالية لا بدّ في البداية من بيان معنى العلمانية، وما هي أصنافها أو مستوياتها الأساسية في مجتمعاتنا الإسلامية. وهذا ما يقودنا للتمييز بين أنواعها وبما يجعل نقدنا لها نقدًا موضوعيًّا بعيدًا عن منطق التعميم والشمولية.

لقد جاءت خطّة البحث في مقدّمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة، تناولت في المبحث الأوّل تعريف العلمانية وبيان أنواعها، وفي المبحث الثاني تناولت أسباب انتقال العلمانية إلى البلاد الإسلامية، وفي المبحث الثالث نقد التوجّهات العلمانية في المجتمع الإسلامي، ثمّ عرضت بعد ذلك لأهمّ النتائج والمقترحات.

المبحث الأوّل: مطالب تمهيدية

أوّلًا: معنى العلمانية

يُلاحظ أنّ مفردة العلمانية (Secularism) لا توجد في المعاجم القديمة؛ لأنّها من المفردات الحديثة وإنّما يمكن أن نجدها في بعض المعاجم الحديثة.

ولقد دار سجال فكري حول مصدر الاشتقاق اللغوي لمصطلح "علمانية"، هل هي بفتح أوّل حروفها، فتكون لغةً مشتقّةً من "العالَم" فتكون العَلمانية، أم بكسر أوّل حروفها، فتكون مشتقّةً من "العِلم" فتكون "العِلمانية"؟

والصحيح هو الرأي الأوّل لفظًا ودلالةً.

أمّا لفظًا فقد وردص في "المعجم الوسيط": «"العلماني" نسبة إلى "العَلم" بمعنى "العالم"، وهو خلاف الديني أو الكهنوتي» [إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، ج 2، ص 624].

«وعلماني (مفردٌ): اسم منسوب إلى علم على غير قياس، بمعنى عالم، غير ديني، يعنى بشؤون الدنيا فقط، ويعتقد بفصل الدين عن الدولة» [أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، ج 2، ص 1545].

وقد أدلى محمّدمهدي شمس الدين برأي يؤيد فيه استخدام الكلمة بفتح العين (عَلَمانية) لا بكسرها (عِلمانية)؛ لأنّها مشتقّة من العَالم، وليس من العِلم بحسب ترجمة المصطلح في اللغات الأوربّية، وإن اشتقاقها من العلم خطأ فاحش، وهو من وسائل الخداع والتمويه؛ لتكوّن انطباعًا لدى الإنسان الساذج أنّ هذه الدعوة تتّصل بالعِلم وتنبع منه. [انظر: شمس الدين، العلمانية.. تحليل ونقد، ص 87]

وبهذا يتبيّن أنّ العلمانية في اللغة تدلّ على ما ليس دينيًّا.

وأمّا دلالةً فإنّ مصطلح العلماني هو مصطلح غربي، وهو ترجمة لكلمة (secularism)؛ ولذا فهو مصطلح ظهر ونشأ في الغرب، فلا بدّ من الرجوع إلى معاجم المصطلحات الغربية لفهم معناه الاصطلاحي.

ولقد كفتنا القواميس المؤلّفة في البلاد الغربية ـ التي نشأت فيها العلمانية ـ عناء البحث والتنقيب.

وبالبحث في تلك المعاجم نجد أنّها قد عرفته بتعاريف كثيرة يدور معناها حول "غير ديني" أو "غير كهنوتي" أو "دنيوي" في مقابل الأخروي أو "الديني". وتفصيل ذلك:

العلمانية (Secularism): «ما يهتمّ بالدنيوي أو العالمي كمعارض للأمور الروحية، وبالتحديد هي الاعتقاد بالدنيويات» [معجم اللغة البريطانية العالمية، ج 2، مادّة علمانية، ص 1138]. وتقول دائرة المعارف البريطانية: «هي حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس عن الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بالحياة الدنيا وحدها» [محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، ص 445].

فالمعنى الصحيح لترجمة كلمة "العلمانية"هي "اللادينية" أو "الدنيوية" وليس المعنى ما يقابل الأخروية فحسب، بل بمعنى ما لا صلة له بالدين، يتّضح ذلك ممّا تورده دوائر المعارف الأجنبية للكلمة.

ومن هنا يتّضح أنّه لا علاقة لكلمة "العلمانية" بالعلم، وإنّما علاقتها قائمة بالدين على أساس سلبي، وهو نفي الدين عن مجالات الحياة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

غير أنّ هذا المفهوم للعلمانية تقلّص كثيرًا عند مفكّرين آخرين ليصبح معناه فصل الدين عن الدولة (separation of church and state)، وهو من أكثر التعاريف شيوعًا سواء في الغرب أو في الشرق، وهو يعني «فصل المؤسّسات الدينية (الكنيسة) عن المؤسّسات السياسية (الدولة)». وبذلك تحصر العلمانية في المجال السياسي وربّما الاقتصادي فحسب. [المسيري، العلمانية تحت المجهر، ص 14]

وهنا ينبغي التمييز الدقيق بين العلمانية (Secularism) والعلمنة (Secularization) فالعلمانية ـ وهي ما يهمنا بحثه ـ هي عبارة عن مدرسة أو أيديولوجيا تتمتّع بأصول ومبادئ وأسس معرفية فلسفية تركّز على فصل الدين عن الدولة أو الحياة. وأمّا العلمنة فهي عقلنة الأمور بالاعتماد التامّ على العلوم التجريبية والعقل الأداتي والخبرات البشرية في معالجة القضايا وحلّ المشاكل وتلبية متطلّبات البشر الدنيوية.

ثانيًا: التوجّهات العلمانية في المجتمع الإسلامي

تختلف دوافع العلمانيين الداعين إلى فصل الدين عن تنظيم المجتمع والدولة بحسب نظرتهم لحقيقة الدين وماهيته والغرض منه إلى قسمين أساسيين: [المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة المجهر، ص 220]

القسم الأوّل: العلمانية المفرطة (الشاملة): وهي علمانية متطرّفة تنكر الدين كلّيةً؛ لأنّها تفصل القيم الأخلاقية الدينية وتعاليم الدين عن الحياة في جانبيها العامّ والخاصّ وتنزع القداسة عنهما، ولا تؤمن بأيّة مطلقات أو كلّيات.

وهذا القسم دافعه لا ديني محض يعتقده بعض من يحمل فكرًا إلحاديًّا مفاده أنّ الدين ـ معاذ الله ـ أسطورة وخرافة؛ ولذا فإنّ مثل هؤلاء يعترضون على تحكيم الدين في مطلق جوانب الحياة الفردية والاجتماعية، ويزعمون أنّ خلط الاجتماع والسياسة والاقتصاد والتعليم والتربية بالدين كخلط المعلوم بالمجهول صحّته، وكخلط الحقّ بالباطل، وهذا ما سيقود إلى الفشل وعدم الانسجام.

القسم الثاني: العلمانية المعتدلة (الجزئية): وهي علمانية لا تنكر وجود الله، وتؤمن به إيمانًا نظريًّا، لكنّها تنكر تدخّل الدين في شؤون الدنيا الاجتماعية، وتنادي بعزل الدين عن المجتمع. وبالتالي فإنّها تعدّ الدين مجرّد علاقة روحية محصورة في المسجد أو الكنيسة، ولا علاقة له بشؤون الحياة العامّة والخاصّة، بحيث لا يكون له أيّ دور في توجيه الإنسان وتثقيفه أو تربيته. فالعلمانية إذن هدفها الأعظم إبعاد مبادئ الدين الإسلامي أو مطلق الأديان عن حياة الإنسان العملية العامّة. وهي عبارة عن مجموعةٍ من المُعتقدات التي تُشير إلى أنّه لا يجوز أن يُشارك الدين في المجالات السياسيّة والاجتماعيّة والتعليمية والتربوية للدول.

وهذا التوجّه العلماني بالرغم من أنّه يعترف بالدين ويعتبره حقًّا، ولكنّهم يتّفقون على ضرورة فصل الدين عن إدارة النظام الاجتماعي، وأكثر الأنظمة الحاكمة اليوم في بلاد المسلمين هي أنظمة علمانية من هذا النوع.

المبحث الثاني:

عوامل انتقال العلمانية إلى المجتمعات الإسلامية ووسائلها

والمقصود من العوامل هاهنا الأسباب التاريخية لانتقال العلمانية إلى العالم الإسلامي، وأمّا الوسائل فالمقصود منها الجهات التي مارست دور نشر العلمانية وترويجها في تلك المجتمعات.

أوّلًا: عوامل انتقال العلمانية إلى المجتمعات الإسلامية

قبل بيان أهمّ تلك الأسباب لا بدّ من الالتفات إلى أنّ الأسباب التي أدّت إلى بروز العلمانية في المجتمع الغربي، لم يكن لها وجود البتّة في الشرق الإسلامي، فالدين الإسلامي ليس كالنصرانية المحرّفة، وموقف الإسلام من العلم ليس موقفًا مصادمًا للعلم كموقف الكنيسة، كما أنّ الإسلام دين عقيدة وشريعة استوعبت مجالات الحياة وحكمتها، في حين أنّ النصرانية المحرّفة خالية إلى حدّ كبير من المجال التشريعي، فهي جانب روحي أخلاقي، وعليه فمن الطبيعي أن يبحث الناس على تشريعات تسدّ ذلك النقص وتنظّم حياتهم وسلوكهم، وهو ما لم يجدوه في النصرانية المحرّفة، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا أنّه ما دامت الأسباب التي أدّت إلى ظهور العلمانية في الغرب لم يتوافر ولو بعضها في الشرق الإسلامي، فلماذا انتشرت العلمانية في المجتمع الإسلامي، ولماذا تفرض ونساق إليها.

هنا تبرز عدة عوامل رئيسية ساعدت على انتقال الفكر العلماني إلى المجتمع الإسلامي منها ما كان بتخطيط مسبوق ومنها ما كان بغير تخطيط مرسوم ومسبوق، أهمّها:

أ- نهضة أوربّا مع بداية ظهور العلمانية

تزامن قيام النهضة العلمية الغربية في العصر الحديث، وما نتج عنه من حضارة مادّية مع بروز العلمانية، والتي رأت حبس الدين في الكنائس وإبعاده عن الحياة، وأمام هذه النهضة المادّية ظنّ بعض أبناء المسلمين الذين انبهروا بالواقع المادّي الغربي أنّ الدين يجب أن يكون حبيسًا في المساجد ودور العبادة، وأن يكون في ضمير الفرد فقط؛ لذا كان الصراع محتدمًا بين الفكر المادّي صاحب الجذور والمناهج العلمانية وبين المجتمعات الإسلامية.

وأمام هذه المواجهة وقع بعض أبناء المسلمين فريسةً لهذا التقدّم المادّي والتقني، فقد ظنّوا بدينهم غير الحقّ، متناسين أنّ المسيحية في أوروبّا لمّا عارضت العلم والعلماء واستبدّت بالبشر ثار الناس عليها وقاموا بتهميشها وحصرها بالجوانب الفردية والعبادية المحضة.

ويذهب شمس الدين إلى أنّ بداية انتصار العلمانية في أوروبّا ترافقت مع انطلاقة أوروبّا في هجومها الاستعماري على العالم الإسلامي. مشيرًا بذلك إلى احتلال إندونيسيا عام 1602، والهند عام 1857 بعد قرنين من الحكم غير المباشر، والحملة الفرنسية على مصر (1798 ـ 1801) ثمّ على الجزائر عام 1857. [انظر: شمس الدين، العلمانية، ص 83]

ب ـ تخلّف المجتمعات الإسلامية الحديثة

إنّ انتشار التخلّف في العالم الإسلامي في العصور الحديثة، وإن كان قد جاء على كلّ ناحية في شؤون الأمّة الإسلامية؛ إلّا أنّه لا جذور متأصّلةً له في جميع النواحي، وليس أصيلًا في ثقافتها أو عقيدتها. وإنّما هو وضع طارئ أملته الأحداث والخطوب التي مرّت بها بعد مسيرة عامرة في قيادة البشرية، وتقدّم ورقيّ لم يشهد له العالم نظير، أفاضت به على الحضارة العلمية لم نجد لها مثيلًا في الغرب، فلم تترك جانبًا إلّا وكان للعلم الإسلامي أثر فيها.

فالإسلام دين تدعو مبادئه إلى التقدّم والحضارة، بل وكانت سببًا لقيام النهضة الأوربّية وامتدادها إلى العصر الحديث. وهذا القول لا يقول به بعض المفكّرين المسلمين فحسب، بل ذهب إليه كبار المستشرقين والمفكّرين الغربيين

ومن أبرزهم المستشرقة الألمانية الدكتورة زيغريد هونكه (Sigrid Hunke) في كتابها "شمس العرب تسطع على الغرب" [انظر: هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، ص369]، والمفكّر الفرنسي غوستاف لوبون (Gustave Le Bon) في كتابه "حضارة العرب" [لوبون، حضارة العرب، ص586].

حتّى قال أحد مفكّريهم: «ولمّا رأى الغرب اللاتيني ازدهار الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى انبهر بها وراح يتقبّل الفكرة القائلة بأنّ الحضارة تفيض من الشرق إلى الغرب» [جرونيباوم، حضارة الإسلام، ص87].

جـ ـ الهزيمة النفسية لدى المسلمين

أعقب الاحتلال العسكري الغربي للبلدان الإسلامية، ثمّ إسقاط الدولة العثمانية هزيمةً نفسيةً خطيرةً؛ فترسّب في نفوس المسلمين أنّ الغالبين هم الأعلى بما يحملون من حضارة مادّية أوتوا أسبابها؛ إذ «إنّ المغلوب مولع أبدًا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده» [ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج1، ص147].

د ـ الغزو الفكري

فقد جاءت طلائع الغزو الفكري الغربي متعدّدة الشعارات، متباينة التوجّهات، عليها من البهرجة والبريق ما يكفي لتضليل وإغراء أمّة منبهرة مهزوزة؛ رافعةً شعار الحرّية وفلسفة التطوّر واللادينية، وغيرها من المسمّيات، وسرت عدوى هذا الغزو الفكري سريان النار في الهشيم، بعد أن تغلغلت في العقول والقلوب. وقد حاول هذا الغزو الفكري سلخ المسلمين من دينهم في كلّ مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فجاءت العلمانية كمظهر من مظاهره التي تبغي فعل ذلك. [انظر: الحوالي، العلمانية، ص9]

ثانيًا: وسائل نقل العلمانية إلى البلدان الإسلامية

بعد الحديث عن العوامل التي أدّت إلى انتقال العلمانية إلى المجتمعات الإسلامية يأتي الحديث عن أبرز الجهات التي حملتها إلى المجتمع الإسلامي والتي تمثّلت في عدّة مراكز من أهمّها ما يلي:

أ ـ المستشرقون

لقد كان للمستشرقين الدور الأكبر في نشر العلمانية في المجتمعات الإسلامية، وينقسم المستشرقون العلمانيون بحسب الاستقراء إلى فئات مختلفة، فمنهم فريق من المرتزقة الذين جندوا دراساتهم وبحوثهم في خدمة المصالح الغربية الاقتصادية والسياسية والاستعمارية. وفريق منهم تعرّض للإسلام باسم البحث العلمي، ولكنّهم انحرفوا عن جادّة الصواب؛ لأنّهم من الحاقدين والبعيدين عن النزاهة العلمية، فكتابات الكثير منهم مليئة بالافتراءات على الإسلام وبثّ الشبهات عند المثقّفين والعامّة، وهدفهم هو التشكيك في دين الإسلام، بكلّ ما يشتمل عليه من عقيدة وشريعة وأخلاق. وهناك فريق من المستشرقين التزم في دراسته للإسلام بالموضوعية والنزاهة العلمية وأنصف الإسلام والمسلمين، وقد أدّى الأمر ببعضهم إلى اعتناق الإسلام.

ب ـ المبشِّرون

لقد كان المبشِّرون من الوسائل المهمّة في نقل العلمانية إلى المجتمعات الإسلامية؛ إذ إنّ غاية التبشير زعزعة إيمان المؤمن بالإسلام وسلب العقيدة الصافية النقيّة منه، بهدف تهيئته لقبول ما يريدون التبشير له من عقيدة.

وغاية التبشير الحقيقية هي التي أعلنها القس زويمر في مؤتمر القدس التبشيري 1935 إذ ذكر أنه ليس غرض التبشير تنصير المسلم وإنّما جعله مخلوقًا لا صلة له بالدين. [انظر: أحمد فرج، جذور البلاء، ص275]

جـ ـ المبعوثون إلى البلدان الغربية

ويعدّ بعض هؤلاء من أبرز أبناء المسلمين الذين انبهروا بالعلمانية الموجودة في المجتمعات الأوربّية، فعادوا محمّلين بالأفكار العلمانية، فظنّوها ماءً وما هي إلّا كسراب بقيعة. وقد شهدت العشرينات من القرن الماضي أعنف موجة ثقافية وأكملت هذه المجموعة من الجيل الناشئ مجهودات بعثات التبشير، والبعثات العلمانية التي كانت تعمل في الأقليم منذ بضع سنوات. [انظر: أحمد فرج، جذور العلمانية، ص71 و72].

دـ روّاد الفكر العلماني من العرب والمسلمين

منذ نشأة الحركة العلمانية في المنطقة العربية في أواخر القرن التاسع عشر، كان العلمانيون الأوائل من العرب الليبراليين وغير المسلمين، أو حتّى من أولئك الذين شكّلوا جيلًا لاحقًا من العلمانيين العرب من أمثال مصطفى كمال (الشهير بأتاتورك في تركيا) ورفاعة رافع الطهطاوي وطه حسين وعلي عبد الرازق، من مصر، وكثيرين غيرهم من السبّاقين في التبشير بالعلمانية، وبالرغم من اختلافاتهم الكبيرة في موقفهم من الدين؛ إلّا أنّ ما جمعهم أنّهم كانوا أساسًا دعاة لعلمنة المجتمع، ودعاة للدولة العلمانية.

هـ ـ الجمعيات والمنظّمات والأحزاب العلمانية

جاءت بالعلمانية الجمعيات والمنظّمات والأحزاب العلمانية تحت شعارات الاشتراكية والقومية والوطنية والديموقراطية وما شابه ذلك.

لقد بدأت تلك الجهات تروّج للعلمانية وتبشر بها في العالم الإسلامي منذ أكثر من قرن من الزمان؛ لكنّها لم تتمكن من تطبيق العلمانية إلّا في بداية القرن العشرين الميلادي، حين استلمت السلطة على أنقاض الدولة العثمانية ثمّ سرت إلى أكثر بلدان العالم الإسلامي.

وـ المعاهد والجامعات والأندية العلمانية

وقد مارس العلمانيون نقل أفكارهم عن طريق مدارس التعليم ومعاهده وجامعاته، وعن طريق أندية الثقافة والفنّ، بما يؤلّفونه من كتب ورسائل جامعية، وما ينشرونه

مـن صحـف ومجـلّات دوريـة، ويضمّنونهـا أفكارهـم ونظرياتهـم العلمانيـة، وعـن طريـق الإذاعـة والتلفـاز، وسـائر وسـائل الإعـلام. [انظـر: حبنكـة، أجنحـة المكـر الثلاثـة، ج1، ص261]

إنّ اعتمـاد أكـثر مناهـج التعليـم في عصرنـا الحـاضر على المنهـج التجريـبيّ والحـسّيّ الاسـتقرائيّ، وإقصـاء المناهـج والعلـوم العقليّـة منشـؤه أنّ المعاهـد العلميّـة في عصرنـا الحـاضر في الأعـمّ الأغلب هي مـن صنـع المادّيّـين، أو أنّهـا لا أقـلّ خاضعـةٌ أو متأثّـرةٌ بالمنظومـة المادّيّـة في التعليـم مضمونًـا وشـكلًا؛ نتيجـة سـيطرة منظّمـة اليونسـكو الرسـميّة عليهـا في تحديـد موادّهـا ومراحلهـا وغاياتهـا وأهدافهـا المتوافقـة مـع الرؤيـة المادّيّـة. [محمـد نـاصر، تطـوّر المادّيّـة والإلحـاد في العـصر الحديـث، مجلّـة الدليـل، العـدد الثالـث، ص274]

المبحث الثالث:

نقد مستويات التوجّهات العلمانية في المجتمع الإسلامي

ويمكن تقسيم نقد تلك المستويات إلى قسمين:

الأوّل: نقد عامّ لكلّ التوجّهات العلمانية في المجتمع الإسلامي.

الثاني: نقد تفصيلي لكلّ توجّه من التوجّهات العلمانية في المجتمع الإسلامي.

أوّلًا: نقد عام لكل التوجهات العلمانية في المجتمع الإسلامي

إنّ جميـع تلـك التوجّهـات العلمانيـة تتّفـق على مبـدإ فصـل الديـن عـن الحيـاة الاجتماعيـة؛ لإخـراج الديـن عـن وظيفتـه في إدارة السـاحة الاجتماعيـة والسياسـية والمسـائل الدنيويـة. [انظر: جوادي آملي، العلمانية.. دراسة في الأسس والمرتكزات، ص64]

ويمكن نقد هذا المبدإ ضمن النقاط التالية:

أ ـ أنّـه لا يوجـد اختـلاف جوهـري في حكـم العقـل بوجـوب مـراعاة مصلحـة النـاس بـلا فـرق بـين الحاجـات الفرديـة وبـين الاجتماعيـة؛ لأنّ العقـل كمـا يقـرّ بحاجتـه للديـن في إشـباع الحاجـات الفرديـة والعباديـة، فإنّـه يقـرّ بذلـك أيضًـا بالنسـبة للحاجـات الاجتماعيـة المتمثّلـة بالحكومـة والقضـاء والمسـائل السياسـية، ولا موجـب لحـصر تلـك الاحتياجـات للديـن بالحاجـات الفرديـة، أو تقييـد تدخـل الديـن في تنظيـم الحاجـات الاجتماعيـة والسياسـية على نحـو الإرشـاد والتوجيـه الأخـلاقي والـروحي لا أكـثر.

بل يمكن أن يقال إنّ الحاجة إلى الدين في الأمور الاجتماعية والسياسية هو أكثر أهمّيةً وتعقيدًا؛ من جهة أنّ هذه الحاجات كما أنها منوطة بوجود قانون سماوي متكامل وغير محرّف وشامل؛ تؤخذ فيه بنظر الاعتبار جميع القيم والاستعدادات الإنسانية، ولا يختصّ بفئة معيّنة، وأنّ تطبيقه يعود على جميع الطبقات بالعدالة والمساواة؛ فإنّ الأمور الاجتماعية تمتاز بالتعقيد والتشابك بصورة أكبر من الأمور الفردية؛ ولذا فإن العقل الذي يحكم بأنّ الإنسان بحاجة إلى الدين في أموره الفردية أيضًا، يحكم بوجود الحاجة المتمثّلة في الحكومة والقضاء والمسائل المتعلّقة في إدارة المجتمع بصورة أكبر فيها؛ لوجود القانون الإلهي، أي أنّ من يعتقد بالحاجة إلى الدين في شؤونه الفردية لا بدّ أن يقرّ بحاجته إلى الدين بنسبة أكبر في الأمور الاجتماعية والسياسية، ولو على نحو القواعد العامّة والقيم من جهة عدم الفرق بينهما من حيث أصل الاحتياج الإنساني للدين ومن جهة أولوية شدة الحاجة في الأمور الاجتماعية والسياسية للدين بحسب تشخيص العقل. [انظر: جوادي آملي، العلمانية.. دراسة في الأسس والمرتكزات، ص68 و69]

إنّ التأمّل في هذا الفصل بين الأمرين لا يجد له العقل أيّ مسوّغ أو مبرّر. وبذلك يثبت أنّ الدين شامل لجميع أبعاد الإنسان وشؤونه، وحصره بالأمور الفردية ممّا يأباه العقل السليم؛ لأنّ مصلحة الناس هي الأصل؛ انسجامًا مع الحديث الشريف: «الخلق كلّهم عيال الله، فأحبّ الخلق إلى الله ﷻ أنفعهم لعياله» [الحميري، قرب الإسناد، ص 120؛ وبلفظ مقارب: الأحسائي، عوالي اللئالي، ج 1، ص 101].

ويؤيّد حكم العقل النقل؛ لأنّ دراسة مدى شمولية أيّ دين أو مذهب يوجب الرجوع إلى نظريات ذلك الدين أو المذهب وتصوّراته، واستجلاءها من نصوصه ومصادره دون واسطة.

إنّ أدنى مراجعة لنصوص الدين الإسلامي قرآنًا أو سنّةً تؤكّد أنّ النبيّ ﷺ كان يهتمّ بالمسائل الاجتماعية، فضلًا عن الجوانب الفردية اهتمامًا شديدًا وكبيرًا؛ بل كان هذا من خصائص سيرته وسيرة جميع أنبياء الله السابقين عليهم السلام.

فمثلًا يخبرنا القرآن الكريم عن أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام وموقفه من النمرود، وموقف كليمه موسى عليه السلام الذي كان عمله الأبرز في دعوته هو محاربة الظاهرة الفرعونية في الحكم، والمتمثّلة بفرعون وملئه. ومواجهة الظلم وبغي الطغاة، وقد تمكن أن ينزلهم من سلطانهم.

قال تعالى: ﴿**ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ**﴾ [سورة الأعراف: 103]، كما أنّ القرآن الكريم أشار إلى أنّ عيسى عليه السلام صدّق بما جاء به موسى عليه السلام من قبل، قال تعالى: ﴿**وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ**﴾ [سورة المائدة: 46].

وهـذا يكشـف عـن أنّ هنـاك مسـاحةً في ديـن المسـيحية في واقعـه ـ لا كمـا يشـاع ـ تختـصّ بمسـائل الحكومـة والحـرب والسـلم والأمـور الدنيويـة الأخـرى. [انظر: جـوادي آمـلي، العلمانيـة.. دراسـة في الأسـس والمرتكـزات، ص 70]

وبذلـك يثبـت بطـلان مـا يُفهـم لديهـم مـن مقولـة "مـا لقيـصر لقيـصر ومـا لله لله" الـتي حـاول بعـض النصـارى التشـبّث بهـا لنـفي حاكميـة الديانـة المسـيحية وأنّها تنسـجم مـع مبـادئ العلمانية.

كمـا أنّ السـيرة المسـتمرّة للأنبيـاء عليهم السلام والنـبيّ الخاتـم والأئمّـة الأطهـار عليهم السلام مـن بعـده قائمة على عـدم مـداراة الظالمـين ووقوفهـم في صـف الدفـاع عـن حقـوق المظلومـين الاجتماعيـة والفرديـة معًـا؛ إذ كانـوا يعـدّون التدخّـل في الشـؤون الاجتماعيـة مـن صلـب مسـؤولياتهم الرسـالية لأتباعهـم، بـل للمظلومـين عمومًـا. وكانـوا ينطلقـون في ذلـك لا مـن أجـل الدنيـا فحسـب؛ بـل مـن أجـل الإثابـة في الآخـرة أيضًـا.

ب ـ اسـتناد عمـوم أصنـاف العلمانيـة إلى شـبهة أنّ فشـل التطبيـق يثبـت فشـل النظريـة في إعادة الحـقّ والكرامـة والحضـارة للشـعوب الإسـلامية.

ويـردّ على هـذه الشـبهة بـأنّ تطبيق ذلـك الفشـل على التاريـخ الإسـلامي وفي كلّ مراحلـه المختلفة مجـافٍ للواقـع التاريـخي السـابق للمسـلمين، وهـذا مـا لا يسـاعد على تبـنّي تلـك الفكـرة الكلّيـة؛ أي سريـان الحكـم على كلّ المراحـل التاريخيـة. بـل يثبـت العكـس؛ فقـد مـرّ المسـلمون بمراحـل حضاريـة مزدهـرة وبتعبـير الفيلسـوف البريطـاني برتراند راسـل (Bertrand Russell): «حينمـا كانـت تعيـش أوربّـا في قعـر الوحشـية، كان هنالـك رسـوخ كامـل لشـتّى العلوم، والفلسـفة والشـعر والفنـون الجميلـة، في الصـين والبـلدان الإسـلامية، ومـع ذلـك يطلـق الأوربّيـون بمنتـهى الوقاحـة على هـذه الفـترة اسـم "الفـترة المظلمـة"! بينمـا كان الظـلام يقتـصر على أوربّـا فقـط، أو على أوربّـا المسـيحية بتعبـير أصـحّ؛ لأن إسـبانيا الـتي كانـت تحـت سـيطرة المسـلمين، كانـت لديهـا حضـارة وثقافـة متألقتـان» [رسـل، تاريـخ الفلسـفة الغربيـة، ص147].

كمـا إنّـه لا يصـحّ اتّهـام النظريـة الإسـلامية بالفشـل، مـا دامـت لـم تطبّـق بشـكل كامـل، أو أنّهـا طُبّقـت بشـكل سـيّئ ومنحـرف وصـل حـدّ تشـويه مفاهيمهـا الأساسـية وعـدم اعتمادهـا كمـا يجـب. بـل يمكـن القـول هنـا إنّ المسـلمين وبالرغـم مـن ذلـك التطبيـق الجـزئي والمشـوّه لنظريـة الإسـلام عـبر التاريـخ، فإنّهـم قـد مـرّوا بفـترة حضاريـة مزدهـرة في القـرون الوسـطى، بينمـا كانـت أوربّـا تمـرّ بفـترة مظلمـة آنـذاك وهـذا مـا لا يمكـن إنـكاره.

إنّ المقايسة الصحيحة والعلمية لا تتحقّق من خلال المقايسة بين الشعوب الغربية الحالية التي توفّرت لها الأجواء الملائمة لتطبيق كلّ نظرياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومع ذلك لم يظفروا لحدّ الآن بالسعادة الكاملة والمنشودة للنوع البشري، وبين الواقع التاريخي المعاصر والحديث الذي يعيشه بعض المسلمين في عصرنا الحاضر.

إنّ نقد الإسلام إنّما يكون موضوعيًّا وعلميًّا غير متحيّز فيما إذا ابتنى على الأسس العلمية والتفسيرات الكاملة في نقد النظرية الإسلامية في إدارة الحياة وتحليلها بذاتها، وما أسهل أن يثبت لهؤلاء المشكّكين متانة النظرية الإسلامية بالاستعانة بكلّ العلوم القديمة والحديثة. أو أن يوفّر لتلك النظرية الإسلامية جوٌّ سياسي وثقافي وتربوي وتعليمي ملائم لم يجد به الزمان إلى الآن؛ لأنّ بسط نظام اجتماعي شامل، وممارسة التربية والتعليم على وفقه ومن ثمّ حصد ثماره يتطلّب تطبيقًا صحيحًا لنظريته ولعدّة أجيال، ولكنّ المشكلة في هذا العصر أنّه كلّما سعت دولة من الدول الإسلامية لاعتماد النظرية الإسلامية الصحيحة وحاولت تطبيقها، فإنّها ستواجه باستنفار كلّ الدول المخالفة لنظريتها وتوجّهاتها؛ بهدف إفشالها وتقوم بتحزيب العالم بأسره اقتصاديًّا وعسكريًّا وإعلاميًّا في وجهها بهدف إرهاقها داخليًّا وخارجيًّا.

وبذلك يتّضح بطلان حجّة التذرع بفشل التطبيق لإثبات فشل النظرية، خصوصًا مع صمود بعض النماذج الإسلامية هنا وهناك في العالم الإسلامي أمام كلّ التحدّيات العالمية الاستكبارية، التي انهارت أمام ما هو أقلّ منها بكثير حكومات كبرى لا تقلّ شأنًا؛ إذ إنّها لم تتنازل عن متبنّياتها الفكرية، ولم تتحوّل عنها كما فعل غيرها.

كما أنّ هنالك في العالم الإسلامي بلدانًا إسلاميةً في شرق آسيا وغيرها تقدّمت تقدّمًا ملحوظًا، ولم تتخلّف بالرغم من تمسّكها بمبادئها وقيمها الإسلامية؛ ولذا علينا أن ندرس أسباب تقدّمها، كما في ماليزيا وإندونيسيا والجمهورية الإسلامية في إيران.

جـ ـ أنّ بناء نظريات عامّة وكلّية مفادها عدم صلاحية الدين في حصول تقدّم المجتمعات الإنسانية، لا يجب تعميمه اعتمادًا على مصداق واحد من المصاديق التاريخية، وهو الفترة التي سبقت الثورة الفرنسية في القرون الوسطى في أوربّا، بل لا بدّ على الأقلّ من تجربة مصاديق كثيرة ومتنوّعة. ومن عدّ دخول الدين الإسلامي في السياسة مفسدةً لكليهما إنّما اعتمد على مصداق تاريخي محدّد له ظروف وسياق تاريخي مختلف.

ولذا نجد مثلًا برايان ترنر (Brian Turner) يعتقد أنّ العلمنة ليست ظاهرةً عالميةً يصحّ أو ينبغي تعميمها على كلّ أنظمة العالم. وأنّ منظّريها تطرّفوا في رؤيتهم هذه. [انظر: براين تيرنر، علم الاجتماع والإسلام: دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر، ص274]

ومشكلة تلك التجارب المجتزأة من سياقاتها الحضارية والتاريخية أنّها جاءت لتعالج بيئاتٍ مختلفةً وثقافاتٍ مغايرةً للمسيحية المحرّفة وأثرها في المجتمعات الأوربّية وما تضمّنته من محاكم التفتيش والنظرة الضيّقة في فهم القوانين الطبيعة، ومن ثمّ فإنّ تعميمها على كلّ الأديان والحضارات والشعوب هي كمن يصف الدواء لداء آخر، فكان من نتائج ذلك التطبيق المتعسّف على الشعوب المسلمة الفشل في العلاج، وعلى أحسن التقادير أنّه قاد إلى التكاسل الحضاري، وهذا ما جعل المسلمين في آخر القافلة الحضارية. وأصبحوا مستهلكين لفتات الآخرين، وأصبح تطوّر المسلمين تبعًا لتطوّر الآخرين؛ لأنّهم يتطوّرون نتيجة تقليد الآخرين فحسب، وهذا ما سيقودهم إلى تقليد الآخرين إلى ما لا نهاية، وبالتالي تبعيّتهم الحضارية لهم.

أمّا الإسلام فإنّه يمتلك البذور الحضارية الكافية لنهضة الإنسان المسلم من جديد، فقد قدّم علماء المسلمين الكثير من العطاء الفكري والعلمي للبشرية عبر تاريخهم الماضي، وهذا ما أكّدته المستشرقة الدكتورة زيغريد هونكه في كتابها الشهير والمثير "شمس العرب تسطع على الغرب". [انظر: هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، ص369]

وبذلك يتبيّن أن تطبيق تلك الكلّية القائلة: إنّ الدين مانع عن التطوّر أو معيق له لا ينسجم مع مسألة الرجوع إلى الدين الواقعي الخالي من الخرافة، المتمثّل بالدين الإسلامي لا الانطلاق من الأديان السماوية المحرّفة أو الخرافية التي وإن كانت في أصلها وحيانيةً لكنّ تسلّل الأباطيل والخرافات إلى تعاليمها يمنع من أن تكون مرآةً لجميع الأديان الإلهية؛ لأنّهم يستدلّون على حقيقة الكلّية وصدقها ببعض جزئياتها، من جهة. ومن جهة أخرى هم يستدلّون على عدم صلاحية حكم الإسلام ببعض معالم تطبيقه الخاطئة أيضًا، وأعمال الحكّام في تطبيق أنظمته وتعاليمه. يقول الشيخ محمد الغزالي في ذلك: «يظهر أنّه لا غرابة في وجود أخطاء في تاريخنا الثقافي والسياسي؛ وإنّما الغرابة في التستّر على هذه الأخطاء، أو الاستخفاف في معالجتها، والتعمية على آثارها» [الغزالي، مئة سؤال من الإسلام، ص452].

د- الجواب النقضي أنّ دعوى "كون النموذج العلماني نموذجًا يتطوّر مع الزمن، ومتجدّد النجاح؛ ولذا ينبغي استنساخ تجربتهم" هي دعوى غير صحيحة ولا دقيقة باعتراف أصحاب

هـذه التجربـة أنفسـهم، فالغـرب يتّجـه حاليًـا إلى مـا بعـد العلمانيـة، بمعـنى أنّـه تجـاوز النمـوذج العلمـاني المتطـرّف في إقصائـه للديـن بقيمـه ومبادئـه الحقّـة عـن الحيـاة، وتجـاوز فكـرة الفصـل القـسري مـا بـين الدولـة والديـن.

ولقـد أصبـح الكثـير مـن كبـار فلاسـفة الغـرب ومفكّريهـم يدعـون إلى عـودة الديـن إلى الحياة، أو لا أقـلّ يدعـون إلى عـودة التصالـح بـين الديـن والدولـة حـتّى أصبـح الحديـث العالـمي اليـوم عن "مـا بعـد العلمانيـة" وضرورة إلغـاء الفصـل بـين الديـن والدولـة والتصالـح لعـودة الديـن إلى الحياة.

إنّ المشـكلة في أصحـاب شـبهة أنّ العلمانيـة نمـوذج متجـدّد يكفـل سـعادة الإنسـان وإزدهـاره أنّهـم دائمًـا متخلّفـون حـتّى في تقليدهـم للغـرب؛ لأنّهـم متأخّـرون حـتّى في وصـول الأفـكار الحداثيـة إليهـم، ولا يلتفتـون إليهـا إلّا بعـد أن تصبـح غـير صالحـة لبيئتهـا نفسـها ومنبتهـا نفسـه، فمثـلًا بعـد أن أدرك كبـار مفكّـري الغـرب خـواء المعـنى وعـدم الغائيـة للحضـارة المادّيـة الحديثـة، وبالتـالي فشـلها في إسـعاد الإنسـان وتكاملـه المعنـوي، وبـدأت دعـوات كبـار مفكّريهـم تتّجـه إلى تجـاوز العلمانيـة المتطرّفـة الـتي تفصـل الديـن عـن كلّ منـاحي الحيـاة الاجتماعيـة والتنظيميـة، وضرورة التصالـح مـع الديـن لعودتـه إلى الحيـاة [محمـود حيـدر، مـا بعـد العلمانيـة، ص105 ومـا بعدهـا]، يـبرز لدينـا في الوقـت الحـاضر بعـض مقـلّدة الغـرب مـن المسـلمين ممّـن لا يـدرك مـن يقـلّد ومـتى يقـلّد يدعـون إلى تـرك الديـن، ويزعمـون أنّـه منشـأ كلّ تخلّـف أو ضعـف أو تبعيـة. متناسـين أنّ أوربـا نفسـها وبكبـار مفكّريهـا بـدأت بالدعـوة للرجـوع إلى الديـن والتصالـح معـه بعدمـا أدركـت أهمّيتـه بعـد فقـدان مجتمعاتهـا المـبرّر لوجودهـا ووظيفتهـا، والذي تسـبب في إختـلال تـوازن الإنسـان وطمئنتـه.

فـإذا كان النمـوذج الغـربي المعـاصر وصاحـب أطروحـة العلمانيـة المحتـذى بـه هـو نفسـه مـن بـدأ يدعـو بمفكريـه الكبـار إلى ضرورة إرجـاع دور الديـن في إدارة الحيـاة، فمـا معـنى مطالبـة هـؤلاء المقـلّدة تجـاوز الديـن الذي يشـكّل المنظومـة القيميـة والعقديـة والتشريعيـة للمجتمـع الإنسـاني؟ ولمـاذا هـم أكـثر ملكيـةً مـن أصحـاب الشـأن نفسـه؟!

والعجيـب أنّ الغـرب حينمـا بـدء بمراجعـة حسـاباته في الموقـف مـن الديـن بعـد مـرور 700 عام مـن القطيعـة معـه، وبـدأ كبـار مفكّريـه يتحدّثـون عـن أهمّيـة الديـن وكونـه قـوّةً خلّاقـةً روحيـةً وفكريـةً تقـود الإنسـان إلى الخـير والإيثـار وخدمـة المجتمـع ونهوضـه، نجـد مـن بـين صفـوف المسـلمين مـن يدعـو إلى التراجـع 700 سـنة إلى الـوراء لمتابعـة الغـرب في بـدء دعوتـه إلى نبـذ الديـن والتخـلّي عنـه!

ولذا فإن الصحيح أن يقال إنّ أمثال هؤلاء متخلّفون حتّى في تقليدهم، لا أن يتهم الإسلام بما لا علاقة له به.

و- الجواب النقضي الآخر أنّ عمر العلمانية في العالم هو 600 سنة تقريبًا إذا نسبت ولادتها إلى جهود مارتن لوثر (Martin Luther) ونيكولو ميكافيلي (Niccolò Machiavelli)، ويمكن اعتبارها 700 سنة إذا نسبت ولادتها إلى نهاية الحروب الدينية التي قامت بها الكنيسة في أوربّا.

والسؤال هو ماذا قدّمت العلمانية للبشرية وسعادتها طيلة ذلك التاريخ الطويل غير الحربين العالميتين اللتين ذهب ضحيّتهما زهاء 80 مليون إنسان؟ وما نشأ عنها من تفكّك الأسرة وانهيار القيم الأخلاقية؟!

ولعلّ أحد أسباب الهزيمة النفسية والانبهار أمام بريق الحضارة الغربية المادّية خصوصًا لدى بعض المسلمين المغتربين الذين عاشوا الاضطهاد في بلدانهم الإسلامية ضعف الاعتقاد والثقة بمعارف الدين وتشريعاته وقيمه وأثره الإيجابي في المجتمع. والجهل بالسنن العلمية الكونية منها والتاريخية.

وكان آخر ما تسبّبت به العلمانية المعاصرة هو شيوع نظرية التشيّؤ؛ أي النظرة إلى الإنسان بوصفه شيئًا من الأشياء لا تتعدّى قيمته الأشياء المحيطة به. [الساعدي، مع الشبهات وجهًا لوجه، ص96]

وأمّا ما زعمته الشبهة في التبجّح بالواقع المتطوّر لتلك الدول العلمانية في واقعنا المعاصر فيجاب عليه ببساطة: أنّ الدولة الصناعية الغربية المتقدّمة مادّيًّا، والتي تمثّل النموذج التطبيقي الأنجح للعلمانية هي ما زالت بعيدةً عن النجاح الحقيقي في بناء نموذج المجتمع الإنساني الفاضل، فالرأسمالية المتوحّشة ـ كما يصفها الغربيون أنفسهم ـ خلقت تفاوتاتٍ طبقيةً ضخمةً في المجتمع مترافقةً بتفاوتات صارخة في مستويات المعيشة، نجم عنها تناقضات وتوتّرات اجتماعية جمّة قابلة للتفاقم إلى حدّ الانفجار، هذا ناهيك عمّا تنشره وتفرضه الطبيعة الرأسمالية من ثقافة الاستهلاك اللاثقافية، وما يرتبط بها من تدنّي الروح الاجتماعية والثقافة الإنسانية، وهذا يضاعف حدّة الأزمة ومخاطرها، وما تزال القوى الرأسمالية المهيمنة تتبع حيالها مبدأ إدارة الأزمة وليس حلّها، وهو مبدأ براغماتي محض في حقيقته ومفرغ من الرؤية الإنسانية.

والأمثلة على ذلك كثيرة، فمثلًا في روسيا (معقل الاشتراكية سابقًا) لا نرى أيّ نجاح يذكر يصبّ في جانب التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للعلمانية، فهذا الفكر العلماني

الملحد أعلن انتحاره قبل سنوات بعد القضاء على الحكم الديني في الاتّحاد السوفيتي. ولا تخفى على أحد مظاهر الفقر والطبقية في هذه البلاد، والتي جعلت إناثها يعرضن أنفسهن سلعةً للخروج والعيش مع أيٍّ كان وأينما كان، حتّى لو كان يعيش في بلاد فقيرة؛ لأن الاشتراكية المزعومة لم توفّر لهم المساواة وكرامة العيش، ولم تقسّم عليهم الثروات كما يدّعي اشتراكيو الدول الإسلامية. ويظهر الأمر أيضًا في بلدان أمريكا اللاتينية الغنيّة بثرواتها والتي اختارت هذا النظام المفلس فأفلست شعوبها.

أمّا العلمانية الصلبة ـ والتي معقلها فرنسا ـ فقد ظهرت حقيقة نظامها، وذلك بعدائها لأيّ حرّية دينية للمسلمين، ومنع المسلمات من ارتداء الحجاب في الإدارات والمؤسّسات التعليمية، ضاربين شعار الدولة الكاذب "حرية، مساواة، إخاء" عرض الحائط. والسبب هو محاربة الإسلام كما يبدو جليًّا.

إنّ السبب الرئيسي في فشل التجربة العلمانية في المجتمعات الإسلامية منشؤه أنّ العلمانية ارتبطت في نشأتها بظروف تاريخية ودينية واجتماعية، أدّت لبروزها لتكون حلًّا للمشاكل التي أثقلت كاهل الغرب النصراني، غير أنّ الواقع في الشرق الإسلامي مختلف تمامًا عن الواقع في الغرب.

وأمّا دعوى أنّ العلمانية لم تطبّق بشكل كامل وصحيح في مجتمعاتنا الإسلامية كما طبّقت في الغرب وإلّا لتطوّرت مادّيًّا كما تطوّروا، ولخدمت المواطن والوطن.

فيجاب على ذلك: أليست فترة تجربة وتطبيق العلمانية في مجتمعاتنا المسلمة للمبادئ الأساسية للعلمانية من فصل الدين عن الدولة ـ وهي فترة ليست قصيرةً نسبيًّا ـ كافيةً لإثبات فشل العلمانية في إدارة هذه المجتمعات. وفي التجارب علم مستأنف وعلم مستفاد كما روي عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام. [انظر: الكليني، الكافي، ج 8، ص 22، ح 4؛ التميمي الآمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، ج1، ص56]

ألم يجرّب المسلمون فكرة العلمانية منذ أكثر من مئة عام الأخيرة وإلى عصرنا الحاضر وهم يعيشون في الأغلب نموذج فصل الدين عن الدولة حتّى يومنا هذا؟!

فمنذ مطلع القرن السابق جرّب المسلمون جميع صيغ الأنظمة العلمانية من ليبرالية واشتراكية وغيرهما، وكان نتيجة كلّ ذلك زيادة في ظهور الأنظمة الاستبدادية ابتداءً في تجربة علمانية الصدام والمواجهة للدين، حتّى الإلغاء، مع مصطفى أتاتورك في تركيا التي قامت على أنقاض ما كانت تعدّ أنّها دولة الخلافة، وانتهاءً بالأنظمة القومية والاشتراكية التي حكمت الشعوب العربية.

فهـذه الدعـوى إنّمـا تصـحّ لـو كان الأمـر يختـصّ بالمجتمعـات الإسـلامية، لكـن هنالـك مجتمعـات ودول غـير إسـلامية كثـيرة تعتمـد دسـتورًا علمانيًّـا ينـصّ على ضرورة فصـل الديـن عـن الدولـة وجعلهـا بعيـدةً عـن أيّ ديـن، ولكـن مـع هـذا فـهي في عـداد الدول المتخلّفـة جـدًّا، بـل تعـدّ مـن أكـبر الدول المتخلفـة.

فهـذا الإشـكال بالانتقـال مـن واقـع المسـلمين للانتقـال إلى اتّهـام الإسـلام كان بالأحـرى يوجّـه للفـترة الـتي جـرّب فيهـا المسـلمون الحكومـات العلمانيـة في تاريخهـم الحديـث في أغلـب بلدانهـم وفـق نمـوذج فصـل الدولـة عـن الديـن، واعتمـاد القوانـين والدسـاتير الوضعيـة.

ومـن هنـا نجـد كـذب مزعومـة أنّ الدولـة العلمانيـة لا تنفصـل عـن بلـوغ الديموقراطيـة وتترابـط معهـا بشـكل جوهـري؛ إذ يمكـن لدولـة أن تكـون علمانيـةً ولكنّهـا اسـتبدادية. فالديمقراطيـة ليسـت العلمانيـة، ويجـب التفريـق بـين العلمانيـة بوصفهـا فكـرًا أيديولوجيًّـا والديمقراطيـة بوصفهـا نظـام حكـم وإدارة، كمـا أنّـه لا يوجـد تـلازم مـا بـين التمسّـك بالعلمانيـة وحصـول التقـدّم والتطـوّر، فمثـلًا علمانيـة أتاتـورك تركيـا حولـت "العلمانيـة" لديهـا البـلاد إلى أفقـر وأكـبر دولـة مدينـة في العالـم، وجعلـت علمانيـة الأنظمـة العربيـة القوميـة والاشـتراكية شـعوبها مـن أكـثر الشـعوب تخلّفًـا وطائفيـةً وانتهـاكًا لحقـوق الإنسـان الشـخصية والعامّـة.

المفهـوم الأخطـر والخاطـئ للعلمانيـة عنـد بعـض أدعيـاء الثقافـة أنّهـم ألصقـوا العلمانيـة بالديمقراطيـة، وعاملوهـا بوصفهـا مفهومًـا أيديولوجيًّـا، فلقـد تحوّلـت العلمانيـة إلى أيدولوجيـا أو ديـن جديـد تتبنّـاه الدولـة وتقوم بفـرض ثقافتـه وفلسـفته، فمعظـم الأنظمـة التوليتارية والشـمولية الدكتاتوريـة هي أنظمـة علمانيـة على رأسـهم الاتّحـاد السـوفياتي ويوغوسـلافيا الاتّحاديـة السـابقين، فهـذان النموذجـان يظهـران أنّ العلمانيـة الشـمولية تميـل أكـثر إلى الأنظمـة الدكتاتوريـة.

أمـاّ في المجتمعـات العربيـة فلقـد كانـت تجربـة العلمانيـة ـ الـتي مورسـت في مـصر وفي العـراق وسـوريا ـ تجربـةً سـيّئةً جـدًّا، فلقـد أغرقـت البـلاد في بحـر مـن الدمـاء والقتـل وازديـاد التعصّـب العـرقي والطائـفي. [انظـر: الساعدي، مـع الشـبهات وجهًـا لوجـه، ص85]

وطبيعـة النظـام كان وفـق المقاسـات الغربيـة، ولكـنّ مـا نشـأ وينشـأ عنـه هـو مزيـد مـن انتشـار الطائفيـة والفسـاد في مفاصـل الدولـة المختلفـة.

إذن هنالـك العديـد مـن العلمانيـين اليـوم يحاولـون التمويـه على أزماتهـم وفشـلهم، وخصوصًـا في إدارة مجتمعاتنـا الإسـلامية الـتي مـضى على تجاربهـم فيهـا بأحزابهـم المختلفـة أكـثر مـن مئـة

عام من الفشل في تطبيق التجربة العلمانية، ثمّ يأتي بعضهم ويزعم أنّ منشأ فشل تجربتهم والتخلّف الذي يعيشونه هو الإسلام نفسه، بدلًا من مراجعة تجاربهم الفاشلة.

والسبب في فشل كلّ التجارب العلمانية في مجتمعاتنا الإسلامية يرجع في الغالب إلى أنّ تلك الحلول ما دامت من خارج الأطر الحضارية للأمم والشعوب، فإنّها سوف لا تحلّ مشكلة التخلّف المتراكم؛ فلا بدّ لكلّ حركة إصلاحية أن تنتمي لجذور الإنسان ولفكره ومبادئه لكي تحرّكه في إطارها. قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**﴾ [سورة الرعد: 13]. ولأنّ الأزمة تنطلق من ذواتنا التي لم نعالجها بعد؛ ولذا فإنّ كلّ الحلول الخارجية سوف لا تلامس تلك الجروح بعد. وبالتالي لا يمكنها أن تعالج أساس تلك المشكلات ومناشئها. بل إنّ تطبيق العلمانية أو الحلّ العلماني في العالم الإسلامي قاد إلى أن تعيش الأمّة مع مثل تلك الأنظمة الغريبة عن هويتها وهي تعيش في أوطانها، وبروز علاقة التقاطع والشكّ مع ثقافة المجتمع التي يختزنها، وهذا ما أدّى إلى فشل تلك التجارب في تحقيق أهدافها. مثلها مثل شجرة تزرع في غير بيئتها المناسبة لها. حتّى غدا الإنسان هامشيًّا فيها أو الأصحّ أنّها غدت هي هامشيةً عليه. وقامت بعزله وجعله غريبًا ولم تتمكن من إعطائه أيّ قيمة حضارية فاعلة في نهوضه وتغيير أوضاعه المتردّية.

فالقرآن ينصّ بوضوح على أنّ الحكم يجب أن يكون لله لا للبشر، وأنّ السلطة التشريعية هي سلطة إلهية ممثّلة في كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وأنّ المسلم مطالب بأن يستسلم لها، ويؤمن بها ويرضى بأحكامها، وإلّا عُدَّ خارجًا من الإسلام مرتدًّا عنه، في حين أنّ العلمانية تجعل السلطة التشريعية في يد الدولة، فدخلت في مناقضة صريحة مع الدين الإسلامي، ومن هنا تحوّلت العلمانية في الشرق المسلم من طرف محايد في نظرته إلى الدين إلى طرف محارب له، فافترقت العلمانية في الغرب عن العلمانية في الشرق الإسلامي افتراقًا بيّنًا.

وأصل المشكلة ـ فيما نرى ـ تكمن في جناية من استورد العلمانية إلى بلاد المسلمين التي لها خلفية دينية وتاريخية مختلفة تمامًا، فكان حاله أشبه بمن جاء بشجرة تنبت في القطب المتجمّد الشمالي وزرعها في الصحراء العربية، فلا شكّ في أنّ تجربته ستؤول إلى الفشل، وهي النتيجة التي حقّقتها العلمانية في الشرق الإسلامي، فبدا التململ واضحًا، وظهرت الحركة الشعبية المطالبة بتحكيم الشريعة وطرح العلمانية، ولولا ما تُقابَل به هذه الحركات من تضييق وكتم للأنفاس، لكانت العلمانية منذ زمن في مزبلة التاريخ.

ويمكن التأكّد والاطمئنان من صواب هذه الفكرة والرؤية عند مراجعة تجارب بشرية عديدة نجحت، وكان سرّ نجاحها أنّها انطلقت من ذات الإنسان وثقافته كما في مشروع يلمار شاخت (Hjalmar Schacht) الألماني الذي أنقذ الاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الثانية، بينما أخفقت بعض النماذج التحديثية لأنّها استنسخت نماذج حضاريةً للآخرين وأغفلت الإنسان الذي هو أساس الحركة التغييرية، كما هو الحال في فشل تطبيق نموذج شاخت نفسه على الاقتصاد في إندونيسيا. [انظر: ابن نبي، تأمّلات، ص58]

وبذلك يتبيّن أنّه لا بدّ من انتماء الحلول وصياغتها لما يناسب الانتماء إلى المجتمع وخصائصه وثقافته، وإلى المضمون النفسي والتاريخي والثقافي للأمّة.

وختامًا، فالغرب لم يتطوّر بالاشتراكية أو بالعلمانية، أو الليبرالية، بل تطور بالتقنية وبوعي الشعوب بمسؤولية كلّ فرد تجاه وطنه، وهو ما يفتقده الكثير من أبناء الشعوب الإسلامية؛ نتيجة وجود تأثير الاستبداد السياسي والأمّية المتفشّية، ومن السفاهة أن يتّهم الإسلام ويعزى إليه ظلم حكام المسلمين، بينما هذه الدول وهؤلاء الحكام وأنظمتهم يحكمون أصلًا بالقوانين العلمانية.

ثانيًا: النقد التفصيلي لكلّ توجّه من التوجّهات العلمانية

ويتحقق بمناقشة كلّ صنف على حدة اعتمادًا على خصوصيات كلّ واحد وكما يلي:

أ ـ مناقشة النوع الأوّل: العلمانية الشاملة

المشكلة الأساسية للتيّارات العلمانية الشاملة تكمن في نفيها الربوبية التشريعية الإلهية. وهنا تناقش من جهة أنّ سعيها لإقصاء واستئصال الدين وإبعاد الوحي الإلهي وهداية الأنبياء عليهم السلام عن إدارة شؤون الحياة الإنسانية كافّةً وبجميع مستوياتها وآفاقها ستنجم عنه آثار ونتائج وخيمة على الإنسانية من قبيل: تلاشي دور الأسرة وتدبيرها؛ بسبب إبعاد الوحي الإلهي عن الحياة البشرية، وتطبيق المتبنّيات المادّية. وزعزعة الأسس والقيم الأخلاقية وتضعيفها نتيجة فقدان الداعم الديني لها؛ فلا يبقى لها ضمان تطبيقي بين الناس. وإضعاف العلاقة الروحية والتركيز على النفعية البراغماتية، فيصبح الإنسان أشبه بالحيوان لا يهتمّ إلّا بمصالحه ومنافعه وشهواته الفردية والفئوية. وأخيرها وهو أخطر تلك الآثار فقدان المعنى والغاية والهدف السامي في الحياة، وما لذلك من آثار معنوية ونفسية خطيرة قد تقود إلى الانتحار.

إنّ أسباب ظهور العلمانية في المجتمع الغربي، وإن كانت أسبابًا قد تكون موضوعيةً في موقفها من الدين المسيحي، بيد أنّ تلك الأسباب كان ينبغي أن تدفع أتباع المسيحي إلى البحث عن الدين الحقّ، لا أن تدفع أتباعه إلى الإلحاد ومعاداة الدين.

كما إنّ معاداة المسيحية للعلم التجريبي لا يمكن إسقاطة على الدين الإسلامي. «ومن الوضوح بمكان أنّ أشدّ الدول والمؤسّسات الدينية تزمّتًا لا تمانع ـ لأسباب دينية ـ في تنظيم إدارتها وشؤونها المالية والاقتصادية على أسس علمية تضمن لها أكبر قدر من الإنتاجية، بل تسعى إلى ذلك، وتكلّف الخبراء لتنظيم شؤونها على أفضل الأسس والأساليب. ومن السخف وصف دولة أو مؤسّسة بـ"العلمانية" لمجرّد أنّها تتّبع أساليب علميةً في الإدارة وغيرها من شؤون التنظيم ... ولا يوجد دين كما لا توجد مؤسّسة دينية ـ في هذا العصر على الأقلّ ـ يقف في وجه العلم الطبيعي، أو يرفض بناء إدارة ومؤسّسات ذات إنتاجية عالية لأسباب دينية محضة، فالعلوم الإدارية والطبيعية محايدة من هذه الجهة» [شمس الدين، العلمانية، ص30].

ب ـ مناقشة النَّوع الثاني: العلمانية الجزئية

ويرد عليهم: بأنّ حصر أصحاب هذا التوجّه من بعض المثقّفين المسلمين للدين بالأمور الفردية والعبادية المحضة مسألة غير صحيحة، وذلك بالرجوع إلى العقل والأدلّة النقلية وأهمّها النصوص القرآنية؛ لاكتشاف ما يتوقّع من الدين للإنسان أو ما يعبّر عنه بالرؤية من داخل الدين.

أمّا العقل فهو لا يفرّق بين الحاجات الفردية والاجتماعية بحيث يحتاج الإنسان للدين في الحاجات الفردية دون الاجتماعية . وقد تمّ التطرّق لهذا المعنى عند النقد التفصيلي لكلّ الاتّجاهات العلمانية في المجتمع الإسلامي.

كما أنّ هذا التوجّه يخالف خلود الشريعة الإسلامية وملاءمتها للعصر وحاكميتها على كلّ الشرائع والأديان السماوية السابقة، وهذه من الضروريات الدينية الثابتة. وإنّ عالمية الدين الإسلامي وعدم اختصاصه وتحديده بقوم أو منطقة معيّنة من ضروريات هذا الدين الإلهي، وحتّى غير معتنقيه يعلمون بأنّ الدعوة الإسلامية عامّة شاملة، وغير محدّدة بمنطقة جغرافية معيّنة.

وأمّا الأدلّة القرآنية فأهمّها: أنّ القرآن الكريم يخاطب الناس جميعًا في آيات كثيرة بقوله ﷻ: "يا أيّها الناس" أو "يا بني آدم"، ويرى هدايته شاملةً لجميع البشر الناس والعالمين.

[انظر: سورة البقرة: 21؛ سورة الأعراف: 26 - 28 و31و35؛ سورة البقرة: 185 - 187؛ سورة الأنعام: 90]

كما يردّ على هؤلاء بأنّ القبول بإبعاد مبادئ الدين وتعاليمه عن التدخّل في شؤون المجتمع معناه فسح المجال أمام كلّ ما من شأنه إضعاف الحصانة الإيمانية في المجتمع؛ باعتبار أنّ العلمانية لا تهتمّ بإنشاء منظومات تعليمية وتربوية وتثقيفية إيمانية صالحة للمجتمع، بل تجد في ذلك مخالفةً لسياساتها وصلاحياتها، وبذلك سيبقى الواقع العلماني يشجّع على الترويج للمنحرفين فكريًّا وسلوكيًّا؛ بل ويسعى إلى أن يسند إليهم المناصب المؤثّرة ويجعل منهم رموزًا مؤثّرةً في المجتمع.

وبذلك أسهمت العلمانية في إضعاف المشاعر الدينيّة تدريجيًّا عند الأفراد؛ إذ أصبحت كلّ المنشآت الاجتماعيّة ضمن المجتمعات العلمانيّة بعيدةً عن أيّ تأثيرات دينيّة.

وممّا لا شكّ فيه أنّ للعامل الاجتماعي دورًا كبيرًا وخطيرًا في تكامل الإنسان أو انحطاطه؛ لأنّه من خلال هذا العامل يمكن للإنسان تحقيق وتلبية حقوقه الطبيعية بشكل صحيح، وبما يقوده إلى تحقيق تكامله المادّي والمعنوي معًا، وتأدية واجباته والحصول على حقوقه في المجتمع.

وهنا يكمن أصل المشكلة والمتمثّل بتشخيص المبدإ الواقعي الذي يجب الاستناد إليه في تعيين الحقوق والواجبات؛ إذ ينبغي أن تكون تلك الحقوق متناسبةً ومتناغمةً مع الطبيعة البشرية؛ باعتبار أنّ حقوق الإنسان الطبيعية هي كمالاته الذاتية الواقعية التي تحقّق له السعادة الحقيقية في هذه الحياة وما بعدها.

وهذا ما يستلزم بالضرورة التعرّف على الرؤية الكونية المتعلّقة بحقيقة الإنسان وفلسفة وجوده من المبدإ والمنتهى، وكذلك التعرّف على الأيديولوجيا العملية الأخلاقية والاجتماعية المترتّبة على هذه الرؤية، والتي ترسم له الطريق فيما ينبغي أن يسلكه الإنسان أو يتركه لبلوغ كماله وسعادته.

ومن الواضح أنّ من يؤمّن لنا مثل تلك الرؤية الواقعية النظرية منها والعملية وبنحو تفصيلي ـ وهو الأهم ـ هو الدين الإلهي المنزّل من عند الحكيم العليم، والمطابق في مبادئه للمنهج العقلي البرهاني.

ولا شكّ في أنّ خالق الإنسان هو الأعلم بما ينفعه ويضرّه: ﴿**أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ [سورة الملك: 14]؟

ومن أجل ذلك كلّه كان الدين الإسلامي هو ما يلبّي ذلك، سواء في الجانب النظري المتمثّل بالرؤية الكونية والعقدية، أو في الجانب العملي المتمثّل بالشريعة الإسلامية الغرّاء بشقّيها الفردي والاجتماعي، والتي هي مصدر التشريع الخاتم الذي يضمن لنا جميع الحقوق والواجبات المتعلّقة بالإنسان في هذه الحياة الدنيا.

الخاتمة

نستخلص ممّا سبق عرضه ما يأتي:

1ـ المقصود من التوجّه العلماني في المجتمع الإسلامي هو أيّ توجّه فكري يهدف إلى فصل قيم الدين وتشريعاته عن إدارة المجتمع.

2ـ هنالك مستويات متعدّدة من العلمانية، بعضها علمانية شاملة لكلّ جوانب الحياة؛ ولذا فهي متطرّفة معادية لأصل الدين، فهؤلاء ليسوا ضدّ الشريعة فحسب، بل ضدّ العقيدة وجميع المظاهر الدينية؛ وبعضها علمانية جزئية، تحصر تعاليم الدين بالجوانب الفردية والعبادية المحضة؛ ولذا فهي معتدلة تحاول أن تتماهى مع مظاهر الدين، كما هو الحال في علمانية كثير من البلدان الإسلامية.

3ـ أنّ هنالك عدّة توجّهات للعلمانية في المجتمع المسلم في عصرنا الحاضر، لكنّها كلّها تلتقي بنقطة جوهرية واحدة وهي عدم السماح للدين بالتدخّل بالمسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مع الاختلاف في تبرير ذلك الموقف.

4ـ أنّ العوامل التي ساعدت على انتقال العلمانية للمجتمعات الإسلامية تمثّلت بتزامن نهضة أوربّا مع بروز العلمانية، ممّا نتج عنه الإعجاب بالعلمانية والانبهار بها، وتخلّف المجتمعات الإسلامية، ودور الاستعمار العسكري الغربي وما أعقبه من سقوط الدولة العثمانية، والهزيمة النفسية لدى المسلمين الناشئة عن كلّ تلك العوامل السابقة وكذلك الغزو الفكري الغربي المتعدّد الأشكال للمجتمعات الإسلامية.

5ـ عمل كلّ من الاستشراق والتبشير وكذلك البعثات العلمية وروّاد الفكر العلماني والأحزاب والمنظّمات العلمانية كوسائل ومراكز لنقل ونشر العلمانية في المجتمعات الإسلامية، وكان لهذه العوامل الأثر الأكبر في نشر العلمانية وترويجها في المجتمعات الإسلامية.

6ـ دعوى "أنّ النموذج العلماني في إدارة المجتمع هو مشروع متجدّد النجاح ولذا ينبغي استنساخ تجربته في مجتمعاتنا المعاصرة" هي دعوى غير صحيحة أو دقيقة باعتراف كبار علماء الحضارة ومؤرّخيها من أصحاب هذه التجربة في الغرب.

7ـ الغرب لم يتطوّر بالعلمانية، بل تطوّر بالتقنية وبوعي الشعوب بمسؤولية كلّ فرد تجاه وطنه، وهو ما تفتقده الكثير الشعوب الإسلامية؛ نتيجة وجود الاستبداد السياسي والأمّية

المتفشّية، ومن السفاهة أن يتّهم الإسلام ويعزى إليه ظلم حكّام المسلمين، بينما هذه الدول وهؤلاء الحكّام وأنظمتهم يحكمون أصلًا بالقوانين العلمانية.

8ـ أنّ السبب في فشل كلّ التجارب العلمانية في واقع مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة منشؤه الأساسي أنّ كلّ الحلول الخارجية لا تعالج الأزمات الذاتية ولا تتلاءم مع ثقافة المجتمع.

9ـ لا بدّ في تحديد موقف الدين من العلمانية بالرجوع في تشخيص ذلك إلى نصوص ذلك الدين الأصيلة وتعاليمه؛ لاستجلاء نظرياته وتصوّراته من الداخل، وليس من الصحيح الرجوع إلى الواقع الحالي لأتباعه أو تقليد تقييم الآخرين.

10ـ أنّ الفصل بين الحاجة إلى تعاليم الدين في الأمور الشخصية والفردية وعدم الحاجة إلى تعاليم الدين في الأمور الاجتماعية لا يوجد له مسوّغ عقلي؛ لأنّه ممّا يأباه العقل بحكمه وجوب مراعاة مصلحة الناس والنصوص الدينية تؤيّد حكم العقل أيضًا.

11ـ أنّ العلمانية لا تهتمّ بإنشاء مجتمع متديّن من خلال منظوماتها التعليمية والتربوية، بل تجد أنّ ذلك مخالف لسياساتها وصلاحياتها.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

الكتاب المقدس.

أحمد فرج، جذور العلمانية (الجذور التاريخية للصراع بين العلمانية والإسلامية في مصر منذ البداية وحتّى عام 1948)، دار الوفاء للطباعة والنشر، 1985م.

أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، ط 1، 2008م.

إبراهيم مصطفى ،أحمد الزيات ،حامد عبد القادر محمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، بيروت.

ابن نبي، مالك، تأملات، دار الفكر، دمشق.

الأحسائي، ابن أبي الجمهور، عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، تحقيق: آقا مجتبى العراقي، قم، ط 1، 1404هـ.

التل، عبد الله، جذور البلاء، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1408هـ.

التميمي الآمدي، عبد الواحد بن محمد ، غرر الحكم و درر الكلم، تحقيق: سيدمهدي رجائي، قم، دار الكتاب الإسلامي، 1410هـ.

الحميري، أبو العباس، قرب الإسناد، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم، ط 1، 1413هـ.

الحوالي، سفر بن عبد الرحمن، العلمانية (نشأتها وتطوّرها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة)، مطابع جامعة أم القرى، ط 1، 1402هـ.

الغزالي، محمد، مئة سؤال من الإسلام، المقطّم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 5، 2004م.

الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق، الأصول من الكافي، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الاسلامية، طهران، ط 3، 1388ش.

المسيري، عبد الوهّاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1423هـ.

المسيري، عبد الوهّاب، العلمانية تحت المجهر، دار الفكر، بيروت ودمشق، ط 1، 1421هـ

الميداني، عبد الرحمن حَبَنَّكَة، كواشف زيوف، دار القلم، دمشق، ط 2، 1412هـ.

تيرنر، براين، علم الاجتماع والإسلام.. دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر، دار القلم، بيروت، 1987م.

جرونيباوم، جوستاف، حضارة الإسلام، ترجمة: عبد العزيز جاويد، مكتبة مصر، القاهرة.

جوادي آملي، عبد الله، العَلمانية.. دراسة في الأسس والمرتكزات الفكرية، ترجمة: داخل الحمداني، مركز الإمام الحسين عليه السلام لترميم المخطوطات ورعاية الباحثين، العتبة الحسينية المقدّسة، ط 1، 1422هـ.

رسل، برتراند، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة: محمد فتحي الشنيطي، دار الهلال، مصر.

شمس الدين، محمدمهدي، العلمانية.. تحليل ونقد، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ط 3، 1996م.

عبد الرحمن حسن حبنّكة، أجنحة المكر الثلاثة، دار القلم، دمشق، ط 8، 2000م.

لوبون، غوستاف، حضارة العرب، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، المملكة المتّحدة، 2013م.

مجلّة الدليل، مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث، العدد الثالث، كربلاء المقدسة، 2017م.

محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، دار الشروق، القاهرة، ط 9، 2001م.

محمود حيدر، ما بعد العلمانية.. مقاربة تحليلية نقدية لمنشإ المفهوم ومآلاته، مركز الدراسات الاستراتيجية، العتبة العبّاسية المقدّسة، ط 1، 1440هـ.

هونكه، زيغريد، شمس العرب تسطع على الغرب (أثر الحضارة العربية في أوربّا)، ترجمة: فاروق بيضون وكمال دسوقي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط 9، 1991م.

Ernest Renan, L'Islamisme et la science, conférence faite à la Sorbonne, le 27 – mars 1883 Calmann–Lévy 1883